برعاية اللواء الزبيدي والمحافظ بن الوزير..

جامعة شبوة تحتفي بتخريج أول دفعة من طلابها وتدشّن مرحلة جديدة من التميز الأكاديمي

احتفت جامعة شبوة صباح أمس، بتخريج الدفعة الأولى من طلابها، والبالغ عددهم (238) خريجًا وخريجة، يمثلون باكورة مخرجات الجامعة من خمس كليات ومن مركز التدريب والتنمية المستدامة، وذلك في قاعة الفقيد عادل الأعسم الرياضية بمدينة عتق، وسط حضور رسمي وأكاديمي وشعبي واسع، برعاية كريمة من نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اللواء عيدروس قاسم الزُبيدي، ومحافظ محافظة شبوة عوض محمد بن الوزير.

شبوة / عبدالله المسروري:

إنجاز أكاديمي غير مسبوق في تاريخ المحافظة

ويمثل هذا التخرج أولى الثمرات العملية لمشروع التعليم الجامعي في شبوة، الذي انطلق قبل أعوام قليلة برؤية طموحة، وإرادة سياسية صلبة، ودعم سخي من قيادة السلطة المحلية، التي جعلت من التعليم العالي أولوية استراتيجية في مشروعها التنموي للمحافظة.

وقد تحوّلت جامعة شبوة، خلال فترة وجيزة، من فكرة ناشئة إلى صرح أكاديمي متكامل، يضم كليات نوعية في مجالات حيوية، ويستقطب مئات الطلاب من مختلف مديريات المحافظة، في مشهد يعكس حجم التحول الذي تشهده شبوة في قطاع التعليم.

من التهميش إلى الريادة

لسنوات طويلة، ظلت محافظة شبوة تعاني من غياب مؤسسات التعليم العالي، ما اضطر أبناءها إلى السفر خارج المحافظة بحثًا عن فرص التعليم الجامعي. واليوم، مع تأسيس جامعة شبوة تغيّرت المعادلة، وأصبحت المحافظة تمتلك مؤسسة أكاديمية رسمية تُعنى بتأهيل الكوادر، وتفتح آفاقًا جديدة أمام شبابها، وتُسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

لم يكن لهذا المشروع أن يرى النور لولا الدعم السخي والمباشر من محافظ المحافظة عوض محمد بن الوزير، الذي قدّم كل التسهيلات الممكنة لتأسيس الجامعة، بدءًا من توفير البنية التحتية، وتخصيص الأراضي، ودعم الكادر الأكاديمي، وصولًا إلى تمويل مشاريع البناء والتوسعة، وتوفير بيئة تعليمية محفزة.

وقد أكدت قيادة الجامعة أن هذا الدعم لم يكن مجرد التزام إداري، بل تجسيد لرؤية استراتيجية تؤمن بأن التعليم هو حجر الزاوية في بناء الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة.

التعليم ركيزة التنمية

وفي كلمته خلال الحفل، عبّر الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة عبدربه هشلة ناصر، عن فخر قيادة السلطة المحلية بهذا الإنجاز، مؤكدًا أن الجامعة تمثل أحد أعمدة النهضة التنموية في شبوة، وأن السلطة المحلية ستواصل دعمها الكامل لتطوير بنيتها التحتية، وتوسيع برامجها الأكاديمية، وتهيئة بيئة تعليمية تليق بطموحات أبناء المحافظة.

من جانبه، استعرض رئيس الجامعة الدكتور توفيق باسردة مسيرة التأسيس والبناء، وما رافقها من تحديات، موضحا أن الجامعة استطاعت تجاوزها بدعم مباشر من قيادة المحافظة، وتعاون المجتمع المحلي، مشيرًا إلى أن الجامعة تقف على أعتاب مرحلة جديدة من التوسع الأكاديمي، وفتح آفاق الدراسات العليا، وتطوير البنية البحثية، بما يعزز من جودة مخرجاتها، ويواكب متطلبات سوق العمل.

مشروع وطني يعكس تطلعات الأجيال

يمثل تأسيس جامعة شبوة وتخريج دفعتها الأولى تجسيدًا حيًا لتطلعات الأجيال الشابة في المحافظة، التي لطالما حلمت بمؤسسة تعليمية تحتضن طموحاتها وتفتح أمامها أبواب المستقبل.

لقد تحوّلت الجامعة إلى رمز للأمل، ومنصة للارتقاء، ومحرّك للتغيير، في محافظة عرفت كيف تنتصر على التحديات، وتؤسس لواقع جديد قوامه العلم والمعرفة.

تسهم جامعة شبوة بدور محوري في الحفاظ على الهوية الثقافية للمحافظة، من خلال برامجها الأكاديمية التي تراعي خصوصية المجتمع الشبواني، وتُعزز من ارتباط الطلاب بتراثهم وتاريخهم، وتدفعهم نحو الإبداع في خدمة مجتمعهم.

كما تعمل الجامعة على تشجيع البحث العلمي في مجالات التاريخ، والآثار، واللغات، والعلوم الاجتماعية، بما يعزز من الوعي الثقافي والانتماء الوطني.

حضور متصاعد وعلاقة تكاملية

تميّزت الدفعة الأولى من خريجي جامعة شبوة بحضور نسائي لافت، عكس حجم التقدم الذي تحققه المرأة في المحافظة على صعيد التعليم العالي.

بدورهن عبّرت العديد من الخريجات عن فخرهن بالانتماء إلى الجامعة، مؤكدات أن هذه الخطوة تمثل انطلاقة جديدة نحو المشاركة الفاعلة في التنمية، وتكريس دور المرأة في مختلف ميادين الحياة.

لم تكن جامعة شبوة مجرد مؤسسة تعليمية منعزلة، بل شكّلت منذ تأسيسها نموذجًا للتكامل مع المجتمع المحلي، من خلال برامج خدمة المجتمع، والدورات التدريبية، والأنشطة التوعوية، والمبادرات التنموية، وساهمت هذه العلاقة التشاركية في تعزيز ثقة المواطنين بالجامعة، وتحويلها إلى شريك فاعل في التنمية المحلية.

آفاق مستقبلية واعدة

تخطط الجامعة خلال السنوات القادمة لتوسيع خارطتها الأكاديمية، من خلال افتتاح كليات جديدة في مجالات الطب، والهندسة، والزراعة، والعلوم البيئية، بما يتماشى مع احتياجات المحافظة وخططها التنموية، كما تسعى إلى بناء شراكات استراتيجية مع جامعات محلية ودولية، وتطوير منظومة البحث العلمي، واستقطاب الكفاءات الأكاديمية، بما يعزز من تنافسيتها على المستوى الوطني.

هذا وشهد الحفل حضورًا لافتًا تقدّمه الأمين العام للمجلس المحلي عبدربه هشلة ناصر، ورئيس جامعة شبوة الدكتور توفيق باسردة، ورئيس جامعة سبأ الدكتور محمد القدسي، وممثل رئاسة جامعة أبين البروفيسور سعيد بايونس، ورئيس المجلس الانتقالي بالمحافظة، الشيخ لحمر علي لسود، إلى جانب عدد من وكلاء المحافظة، وقياداتها الإدارية والعسكرية والأمنية، وجمع من الأكاديميين وأولياء الأمور والمهتمين بالشأن التعليمي.

كلمة الخريجين و تكريم الأوائل

وفي كلمة ألقاها الطالب صالح بوعرام نيابة عن زملائه، عبّر عن مشاعر الفخر والاعتزاز التي تغمر الخريجين والخريجات، كونهم أول دفعة تحمل اسم جامعة شبوة إلى ميادين العمل والمعرفة، منوها أن هذه اللحظة تمثل بداية لمسيرة عطاء علمي ومهني، وأنهم سيكونون خير سفراء للجامعة في مختلف الميادين، حاملين معهم قيم العلم والانتماء والتميز.

واختتم الحفل بتكريم أوائل الخريجين من كليات: النفط والمعادن، والتربية في عتق وبيحان، والإدارة والاقتصاد، والحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، ومركز التدريب والتنمية المستدامة، وسط أجواء احتفالية عكست حجم الإنجاز، وروح الفخر التي تعمّدت بدموع الفرح، وتصفيق الحاضرين، وابتسامات الأمل بمستقبل أكاديمي واعد في ربوع شبوة.

وشارك في الحفل عدد من وكلاء المحافظة، وقيادات تنفيذية وأمنية وعسكرية، وشخصيات سياسية واجتماعية بارزة، إلى جانب جمع غفير من المواطنين وأهالي الطلاب الخريجين، الذين عبّروا عن سعادتهم الغامرة بهذا الحدث التاريخي، مؤكدين أن جامعة شبوة تمثل اليوم منارة علمية ومصدر فخر لكل أبناء المحافظة، وبوابة عبور نحو مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا.

الجامعة في أرقام.. مؤشرات واعدة

تشير الإحصائيات الأولية إلى أن عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة في تزايد مستمر، حيث تجاوز عدد المسجلين في العام الأكاديمي الحالي حاجز الألف طالب وطالبة، موزعين على كليات الجامعة الخمس، في تخصصات نوعية تلبي احتياجات سوق العمل المحلية، وتواكب التوجهات الوطنية في مجالات الطاقة، التعليم، الإدارة، والتقنية.

كما تعمل الجامعة على إطلاق برامج دراسات عليا في مجالات الإدارة التربوية، وتقنيات المعلومات، والتنمية المستدامة، في خطوة تعكس نضجها المؤسسي، واستعدادها للانتقال إلى مصاف الجامعات البحثية، بما يعزز من دورها في إنتاج المعرفة، وتقديم حلول علمية للتحديات التنموية التي تواجه المحافظة.

إشادة مجتمعية و مستقبل مزدهر

فيما حظي الحفل بتغطية إعلامية واسعة من مختلف وسائل الإعلام المحلية والوطنية، التي رصدت الحدث بوصفه محطة مفصلية في مسار التعليم الجامعي بمحافظة شبوة.

كما عبّر عدد من أولياء الأمور والمواطنين عن فخرهم بهذا الإنجاز، مؤكدين أن الجامعة باتت تمثل أملًا حقيقيًا لأبنائهم، ومصدرًا للثقة بمستقبل تعليمي مشرق في ربوع المحافظة.

يُذكر أن تخريج الدفعة الأولى من جامعة شبوة لا يُعد نهاية لمسار، بل بداية لمرحلة جديدة من البناء والتطوير، تؤسس لجامعة حديثة، متكاملة، قادرة على المنافسة، ومؤهلة لتكون رافدًا وطنيًا للعلم والمعرفة.

ومع استمرار الدعم الرسمي والمجتمعي، وتوافر الإرادة الأكاديمية، فإن جامعة شبوة تمضي بخطى واثقة نحو تحقيق رسالتها في خدمة الإنسان والتنمية، وترسيخ مكانتها في خارطة التعليم العالي في الوطن.

تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..

بحث مع "الأوتشا"..

رئيس دائرة المنظمات الدولية والمؤتمرات بوزارة الخارجية، السفير مثنى العامري.

وفي سياق متصل، بحث الدكتور شائع الزنداني، بالعاصمة المؤقتة عدن، مع مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (الأوتشا) في اليمن، كارين بوغن، عدداً من القضايا المتعلقة بالعمل الإنساني والتنمية.

وفي اللقاء أكد أهمية تعزيز التنسيق مع المؤسسات الحكومية والجهات ذات الصلة، بما يسهم في ضمان فاعلية البرامج الإنسانية، مشيرا إلى دعم الوزارة لنشاط المنظمات الدولية في عموم البلاد.

من جانبها، ثمنت بوغن التسهيلات التي تقدمها الحكومة اليمنية للمنظمات الدولية في البلاد، مؤكدة التزامها بأداء مهامها وفق الاحتياجات الإنسانية بما يعزز التعاون المستمر مع المؤسسات الحكومية والشركاء المحليين.

حضر اللقاء رئيس دائرة المنظمات الدولية والمؤتمرات بوزارة الخارجية السفير مثنى العامري.

الى ذلك، بحث وزير الخارجية وشؤون المغتربين، مع مدير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لدى اليمن، الدكتور آدم ياو، آفاق التعاون الثنائي في مجالات الزراعة والري والأمن الغذائي.

وخلال اللقاء أكد الوزير الزنداني حرص الحكومة على تعزيز مجالات التعاون في قطاعات الزراعة والري والثروة السمكية، والاستفادة من برامج المنظمة والمنح التي تقدمها بما يسهم في دعم الأمن الغذائي واستثمار الأراضي الصالحة للزراعة، بما يخدم خطط الحكومة وأولويات التنمية الزراعية.

حضر اللقاء رئيس دائرة المنظمات الدولية والمؤتمرات بوزارة الخارجية السفير مثنى العامري.

وزارة التعليم الفني..

التقارير الفنية والإدارية المتعلقة بسير العملية الاختبارية، ومناقشة عدد من المقترحات الرامية لتطوير آليات التقييم، وتحسين كفاءة العملية الاختبارية في الأعوام المقبلة.

وأشاد المحولي بالجهود الكبيرة التي يبذلها قطاع المعايير والجودة، والإدارة العامة للاختبارات، واللجان الاختبارية.. مثمنا جهود مدراء مكاتب التعليم الفني والتدريب المهني، وعمداء المعاهد، والكوادر التدريبية والتعليمية.. مؤكداً أن تكامل الجهود أسهم في إنجاح العملية الاختبارية وفقاً للمعايير المعتمدة.

وقدم وكيل الوزارة لقطاع المعايير والجودة، الدكتور أحمد كليب، خلال الاجتماع تقريراً مفصلاً حول سير الاختبارات، والتحديات التي واجهت عمل اللجان، متناولاً الإجـراءات المتخذة لضمان انضباط العملية الاختبارية وجودتها.

لجنة تنظيم وتمويل..

احمد غالب، وبحضور أعضاء اللجنة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة.

واستعرض الاجتماع سير العمل في اللجنة الوطنية واللجان الفنية والتنفيذية التابعة لها، ومستوى الإنجاز في طلبات تمويل الاستيراد المقدَّمة من البنوك وشركات الصرافة لمختلف أنواع السلع والخدمات، حيث عبّرت اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها الفريق التنفيذي في التعامل مع تلك الطلبات بسرعة ومهنية عالية.

كما راجعت اللجنة مستوى تنفيذ التكليفات الصادرة للأخوة ممثلي الجهات، ومدى التزامهم بتنفيذها، وشددت على أهمية التعامل الجاد والتطبيق الصارم للآليات التنفيذية والتعليمات الصادرة عن اللجنة، وبما يحقق الأهداف ويخدم الصالح العام.

واستمع الاجتماع إلى تقارير مرفوعة من الفريق التنفيذي التابع للجنة الوطنية، ومن مصلحة الجمارك، ومن الغرفة التجارية بشأن سير العمل في المنافذ الجمركية البرية والبحرية.

وناقش الاجتماع عدداً من الإشكاليات التي وردت في تلك التقارير، حيث تم إحالة بعضها إلى الفريق الاستشاري للبت فيها، واتخذت اللجنة عدداً من المعالجات حيال البعض الآخر، بما يسهم في تسهيل الإجراءات وتسريع وتيرة التعامل مع الطلبات.

كما جددت اللجنة مطالبتها لجميع الجهات بالتنفيذ الصارم للآليات المقرّة والتعليمات المبلّغة، بما يحقق أهداف اللجنة ويحافظ على مستوى التعاون القائم مع المجتمعين الإقليمي والدولي في مجال تسهيل التحويلات المالية وانسيابية سلاسل الإمداد بين الجمهورية اليمنية والعالم الخارجي.

وجددت اللجنة دعوتها للجهات الحكومية المختلفة إلى تسهيل معاملات المؤسسات المالية والتجارية والخدمية ورجال الأعمال الهادفة إلى توفيق أوضاعهم وإعادة توطين أعمال مؤسساتهم.

وزارة الزراعة تمنع..

كما كلّف القرار، في مادته الثانية، الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية بإجراء الدراسات الميدانية اللازمة حول أوضاع السلاحف ومحمياتها الطبيعية، ورفع نتائج تلك الدراسات إلى الوزارة متضمنة التوصيات العلمية وخطط الحماية والإدارة المستدامة.

وشددت المادة الثالثة على ضرورة تنظيم استغلال السلاحف وحمايتها بما يتوافق مع القانون والاتفاقيات الدولية الخاصة بالكائنات المهددة بالانقراض، وذلك عبر تنسيق مشترك بين القطاع المختص في الوزارة والهيئة العامة لأبحاث علوم البحار.

وأكد القرار في مادته الرابعة على التزام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الإجراءات القانونية لحماية السلاحف المهددة بالانقراض، فيما نصت المادة الخامسة على تطبيق العقوبات القانونية بحق المخالفين وفقاً للقانون رقم (2) لسنة 2006 ولوائحه التنفيذية.

ويبدأ العمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، على أن يتم الإعلان عنه عبر وسائل الإعلام المختلفة وتعميمه على الجهات المختصة لضمان تنفيذه بالشكل الأمثل.

في تصعيد اقتصادي..

ويحذر خبراء اقتصاديون من أن استمرار جماعة الحوثي في إصدار عملة غير قانونية سيزيد من تفاقم الانهيار المالي ويعمّق معاناة المواطنين، في ظل غياب أي رقابة نقدية أو مصرفية في مناطق سيطرة العصابة.

وفي وقت سابق من هذال العام أعلن البنك المركزي في صنعاء، غير المعترف به دوليًا والخاضع لسيطرة عصابة الحوثي، وفي خطوة مثيرة للجدل، عن إصدار ورقة نقدية جديدة من فئة 200 ريال، على أن يبدأ تداولها رسميًا ، في خطوة اعتبرها مراقبون تصعيدًا اقتصاديًا من شأنه تعميق الانقسام المالي في البلاد.

ويأتي هذا التطور بعد أيام من إصدار العصابة عملة معدنية من فئة 50 ريالاً، الأمر الذي أثار انتقادات حادة من البنك المركزي اليمني المعترف به دوليًا ومقره عدن، والذي وصف هذه الإجراءات بأنها "تصعيد خطير وعبث تدميري" يرقى إلى مستوى "التزوير"، مؤكدًا أن أي إصدار نقدي خارج الأطر القانونية يُعد انتهاكًا صارخًا للقوانين النقدية ويهدد الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد.

وقد لاقى هذا التصعيد الحوثي رفضًا دوليًا كبيرًا، إذ حذرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من أن سك العملات الجديدة من قبل عصابة الحوثي يُعد عملا غير قانوني، مشددين على أن البنك المركزي في عدن هو الجهة الشرعية الوحيدة المخولة بإصدار العملة الوطنية.

إلى ذلك، حذر اقتصاديون من التداعيات المحتملة لاستمرار عصابة الحوثي في طباعة أو سك عملات جديدة، معتبرين أن ذلك من شأنه تغذية معدلات التضخم وتعميق الأزمة الإنسانية في ظل وضع اقتصادي هش وانقسام نقدي حاد بين مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وعصابة الحوثي.

في أواخر عام 2023، وبرعاية الأمم المتحدة، توصّلت الحكومة اليمنية وعصابة الحوثي إلى تفاهم اقتصادي مؤقت قضى بتجميد قرارات البنك المركزي في عدن ضد عدد من البنوك التجارية العاملة في مناطق عصابة الحوثي، بهدف تخفيف الانقسام المالي وتفادي انهيار النظام المصرفي.

وشمل التفاهم فتح نقاشات فنية غير مباشرة حول توحيد بعض الإجراءات النقدية وتنظيم إدارة الإيرادات وصرف الرواتب. ورغم هذا الاتفاق، واصلت عصابة الحوثي سك عملات نقدية جديدة بشكل أحادي، كان آخرها إصدار ورقة نقدية من فئة 200 ريال، في خطوة اعتُبرت انتهاكًا صريحًا للتفاهمات التي نصت على وقف الإجراءات الأحادية في القطاع المالي.

ووصفت الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي هذه الممارسات بأنها تزوير للعملة وتقويض للاتفاق، ما يهدد بنسف أي تقدم نحو تسوية اقتصادية شاملة.